

بالقضاء وكان أظهر كما لا يخفى كامل وهو كما قد يورد في جميع الأوصاف  
المشروعة من الواجبات والسنن والمندوبات وقاصر وهو أن يخل بشيء من  
المجالات وما هو شبيهه بالقضاء كالصلاة جماعة مثال الكامل يعني فيما شرعت  
فيه الجماعة مثل المكتوبات والعيدين والوتر في رمضان والترابيح والاقبال جماعة  
صفة قصور بمنزلة الأصعب الزائدة والمراد أن يورد كل ما يجمع ليكون كاملا  
والصلاة منفردا مثال القاصر نفوت المحل وهو الجماعة وسكت عن المسبوق  
وقال في التوضيح والمسبوق منفرد يعني فيكون أدؤه قاصر لكن اختلف في محل  
قصوره فقبله فيما سبقه فقط لا في كل صلاة ويشهد له قول الفقهاء والمسبوق  
منفرد فيما يقضى إلا في بعضه كما ذكره في التبيين أي فيما يورد بعد فراغ الإمام فإطلاق  
القضاء مجاز ويلزم من ذلك البعض المؤدى بالجماعة أدؤه كامل وقيل القاصر الصلاة  
كلها ما يقضى فقط فيكون القصور متفاوتا فهو في صلاة المنفرد أزيد منه  
في صلاة المسبوق ولعل الأوجه لنفوت المحل في بعضها فأنصفت كل صلاة بالقصور  
وجزم الأصوليون بأن ما يقضى هو البعض الأول والفقهاء فضلوا فقالوا  
إن ما يقضى أول الصلاة في حقه القراءة وآخرها في حقه التشديد ونحو ذلك كما  
هذه تارة في فتح القدير وغيره وفعل اللاهق بعد فراغ الإمام مثال الأداء  
الشبيه بالقضاء ففعله أداء باعتبار كونه في الوقت قضاء باعتبار نفوات  
ما التزمه مع الإمام فهو يقضى ما انفصله ما حرام الإمام من المتأبته والمشاركة  
هذه

٣١ معه بمثل لا يعين لعدم كونه خلفه حقيقة إلا أنه لما كان العزيمة في حقه الأداء  
مع الإمام لكونه مقفدا وقد فات ذلك بعد جعل الشرع أداءه في هذه الحالة  
كالأداء مع الإمام فصا كان خلف الإمام حكما وإذا ايقروا لا يسجد لسهوه ولو  
تبدل اجتهاده في القبلة إلى غير محجة بالإمام بعد فراغ الإمام بنفسه كما مقتضى  
حقيقة وانعكست الأحكام المذكورة في المسبوق لكونه منفردا وإنما لم يسجد اللاهق  
لسهوا الإمام معه بل يقوم للقضاء ثم يسجد عن ذلك بعد التعم لما ذكرناه في البحر  
الرائق شرح كنز الدقائق ولما كان أداءه باعتبار الأوصاف واعتبار الوصف  
جعل أداءه شبيهها بقضاء لا قضاء بشيء مما بالأداء وقد عرفنا الأصوليون المسبوق  
بمن لم يدرك أو صلاة الإمام أي الركعة الأولى من صلاته واللاهق بمن أدرك  
الأول وفات الباقي بعذر ويرد عليه المسبوق اللاهق فالأولى أن يكون اللاهق  
بأنه من فاتة شئ من صلاة الإمام بعد ما دخل صلا يشمله كما في فتح القدير  
ويرد عليه أيضا القيم المقتضى بالمسافر فإنه بعد سلام الإمام لاهق ولذا ثبتت  
أحكام اللاهق في حقه من أنه لا يقرأ ولا يسجد لسهوه ولا يقتل به كما  
ذكره قاضيان وغيره مع أنه ما فاتة شئ من صلاة الإمام إلا أن يقال أنه مقتضى  
به لأنه مقتضى تحريمه لانه لا كالأهق لأنه من أفراد حقيقة ولم يتعمد  
الأصوليون المسبوق اللاهق هل فعله أداء قاصر أو شبيهه بالقضاء وكلام  
النفقاء يقتضى أن يكون قضاءه لما سبق أداء قاصر في تغيره بضم بنية